Distr.
GENERAL

S/PRST/2000/2
26 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٠٩٢، المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس.

"يعرب مجلس الأمن عن تقديره لرؤساء دول أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق، ولوزراء خارجية بوروندي وجنوب أفريقيا وكندا وناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية ونائب رئيس الوزراء وزير خارجية بلجيكا، والوزير المفوض للتعاون والفرنكوفونية لفرنسا، ووزير الدولية للخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة ووزير القوات المسلحة لمالي، الذين شاركوا في جلسته التي عقدت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يعرب المجلس عن تقديره للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وللطرف التيسيري للحوار الوطني الكونغولي المعين من قبل منظمة الوحدة الأفريقية. فحضورهم وبياناتهم تشهد على التزامهم المتجدد باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815) وبالسعي للتوصل إلى سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. كما أن حضورهم إلى نيويورك يعزز أيضا التقدم الذي أحرز في مؤتمر قمة مابوتو الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ واجتماع هراري الذي عقدته اللجنة السياسية في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويتوقع المجلس أن يستمر إحراز تقدم خلال اجتماع اللجنة السياسية المقبل ومؤتمر قمة الأطراف الموقعة على الاتفاق.

"ويحث المجلس جميع أطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على الاستفادة من قوة الدفع التي أوجدتها هذه الاجتماعات بغية تهيئة المناخ الضروري لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا واستمرار هذا المناخ. ويشدد على أهمية وضع جدول تنفيذ منقح من أجل التنفيذ الكامل الفعلي للمهام المحددة في الاتفاق.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية، بما في ذلك سيادتها على مواردها الطبيعية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويكرر في هذا الصدد نداءه من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا لوقف

إطلاق النار. ويؤكد المجلس من جديد تأييده لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ويؤكد أيضا من جديد قراراته ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ و ١٢٧٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ١٢٧٩ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

"ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير (S/2000/30). ويعرب عن تصميمه على دعم تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وبناء عليه، فقد بدأ الآن النظر في اتخاذ قرار يخول توسيع نطاق الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للمبادئ التي أوصى بها الأمين العام في ذلك التقرير. كما يعرب المجلس عن اعتزامه اتخاذ إجراء فوري على هذا الأساس. ويعرب أيضا عن اعتزامه القيام، في الوقت المناسب، بالنظر في الأعمال التحضيرية لمرحلة إضافية لانتشار الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات إضافية. وهو يرحب بالبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والوفود تأييدا لمقترحات الأمين العام. ويرحب المجلس بوصول الممثل الخاص للأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها، ويحث جميع الأطراف على أن تقدم له ما يحتاجه من المساعدة والتعاون للاضطلاع بمهامه.

"ويؤيد مجلس الأمن إنشاء هيكل قيادة منسق لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة على أن يكون هناك موقع مشترك لمقرهما وهياكل دعم مشتركة لهما. ويرى المجلس أن ذلك يشكل خطوة حيوية في مجال تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، يحث المجلس الدول الأعضاء والمنظمات المانحة على مواصلة تقديم المساعدة إلى اللجنة العسكرية المشتركة.

"ويؤكد مجلس الأمن الضرورة القصوى لأمن أفراد الأمم المتحدة المنتشرين وإمكانية وصولهم دعما لعملية لوساكا، ويشدد على أن وجود مناخ تعاون من هذا القبيل يشكل شرطا أساسيا لنجاح تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إلى توفير ضمانات لسلامة وأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهو يولي في هذا الصدد أهمية للبيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن أمن البعثة والممثل الخاص للأمين العام.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحوار الوطني على نحو ما دعا إليه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ويؤكد ضرورة أن يأخذ الحوار شكل عملية مفتوحة وشاملة وديمقراطية يضطلع بها الشعب الكونغولي بصورة مستقلة في إطار عملية التيسير المقررة. ويؤكد كذلك أن الحوار الوطني هو أفضل وسيلة أمام جميع الأطراف الكونغولية لمعالجة مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية السياسي.

"ويؤيد مجلس الأمن بقوة تعيين السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، للاضطلاع بمهمة الطرف التيسيري في الحوار الوطني على الوجه الذي ينص عليه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل، المالي وغيره من أشكال الدعم، للجهود التي يبذلها وللعملية ككل. ويرحب المجلس بالاستعداد الذي أبداه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية للبدء في حوار وطني وكفالة أمن جميع المشاركين فيه.

"ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى استمرار عملية الأمم المتحدة وعمليات الوكالات الأخرى في مجال الإغاثة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان ورصدها في ظل ظروف مقبولة من الأمن وحرية التنقل وإمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء عدم كفاية الاستجابة إلى نداء الأمم المتحدة الإنساني الموحد. لذلك فإنه يحث الدول الأعضاء والمنظمات المانحة على توفير الأموال اللازمة للاضطلاع بالعمليات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لأن وجود جماعات مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير موقعة على الاتفاق ولم يتم تسريحها بعد يشكل تهديدا لعملية لوساكا. ويسلم المجلس بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج من الأهداف الأساسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويشدد على ضرورة أن تقوم أي خطة معقولة لنزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج على مجموعة من المبادئ الشاملة المتفق عليها.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدفق الأسلحة إلى المنطقة بصورة غير مشروعة، ويهيب بجميع المعنيين وقف هذه التدفقات.

"ويقدر مجلس الأمن استمرار رئيس زامبيا في الاضطلاع بقيادة عملية السلام، كما يقدر الإسهام الحيوي الذي تقدمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال رئيسها، رئيس موزامبيق. ويعرب أيضا عن تقديره للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، رئيس الجزائر، وللأمين العام لتلك المنظمة لما تقوم به من دور حيوي في عملية لوساكا، ويحثهم على مواصلة ما يبذلونه من جهود ضرورية بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن والأمين العام."
